الفصل الثالث

الاتجاهات الجديدة فى تمويل التعليم بصفة عامة

والتعليم الفنى بصفة خاصة

الفصل الثالث

الاتجاهات الجديدة فى تمويل التعليم بصفة عامة والتعليم الفنى بصفة خاصة

مقدمـــــــة :

قد بات من الواضح أن النظم التعليمية تتشكل فى رحم الظروف والعوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والحضارية المحيطة بها ، ومن ثم تعد تلك النظم التعليمية وليدة لتلك الظروف والعوامل. وإذا كانت النظم التعليمية تعكس الواقع الاجتماعى والاقتصادى والسياسى والحضارى للمجتمع ، وتعبر عنه وتحافظ على استمراره ، فهى فى نفس الوقت تعد أداة تغيير فى المجتمع ، وذلك إذا ما أريد لها القيام بهذا الدور. وتهيمن الأيديولوجية الرأسمالية الغربية على عالم اليوم ، وذلك بسبب هزيمة المعسكر الاشتراكى وإفلاس الفكر الشيوعى وتهاوى الأنظمة الشمولية. وتمثل الأيديولوجية الرأسمالية القائمة على التنوع والمنافسة بين الدول بعضها البعض ، والأفراد فى المجتمع الواحد ، أهم الاتجاهات العالمية المعاصرة فى مجال الاقتصاد والسياسة وتكنولوجيا الاتصال والتعليم .

وفى مجال التعليم تهدف الفلسفة الرأسمالية إلى تنمية الفرد ذاته إيماناً بقيمة هذا الفرد ، وتسليماً بحتمية الاختلاف بين الأفراد فى الاستعدادات والقدرات والإمكانات ، وفى ظل هذه الفلسفة يصبح النظام التعليمى مسئولاً عن مواجهة تلك الفروق والاختلافات، وتنمية الاستعددات والقدرات والإمكانات لكل فرد لأقصى حد ممكن ، وتتنوع الأنظمة التعليمية فى الدول الرأسمالية للقيام بهذه المهمة على أساس المبادىء الديمقراطية والحرية والإيمان بقيمة الفرد .

ومن أبرز سمات الدول الرأسمالية فيمايتعلق بالتعليم ، التنوع والمرونة ، بالإضافة إلى أن الشعب يشترك فى إقرار السياسة التعليمية والتأكيد على تكافؤ الفرص وتحقيق التماسك القومى. ويمكن تصنيف الدول الرأسمالية فيمايتعلق بنمط إدارة التعليم وتمويله إلى ثلاث أنماط : ١- نمط مركزى : حيث تكون الدولة (السلطة المركزية) مسيطرة على التعليم والإشراف عليه ، وتقوم الحكومة بالعبء الأكبر فى التمويل كما فى فرنسا وإيطاليا واستراليا. ٢- نمط وسط : حيث تكون مسئولية التعليم فى الدول التى

تمثل هذا النمط تقوم على أساس المشاركة ، وتتعاون السلطة المركزية مع السلطة المحلية فى الإشراف على التعليم وإدارة شئونه وتمويله ، وذلك لتحقيق الأهداف القومية للمجتمع ، مع ضمان مسايرة التعليم للإمكانات والظروف المحلية والبيئية وتلبية احتياجاتها ، ذلك كما فى ألمانيا وبريطانيا . ٣- نط لامركزى : وينطوى على أبعاد السلطة المركزية عن أى تدخل فى شئون التعليم وتنظيمه ، وتفوض أمر الإشراف عليه إلى السلطات المحلية. وتهدف من وراء ذلك إتاحة الفرصة إلى الرقابة الشعبية على التعليم ، والمثال على ذلك الولايات المتحدة الأمريكية وكندا.

ويرى البعض أن اللامركزية المتطرفة فى أمريكا لاتعنى سلبية الحكومة المركزية ، حيث تقوم الحكومة الفيدرالية بدور هام فيمايتعلق بتزويد الولايات بجميع المعلومات والحقائق عن نظام التعليم فى أمريكا وخارجها ، بالإضافة إلى إجراء الدراسات اللازمة لحل مشكلات التعليم. وطبقاً لهذا النمط اللامركزى يقوم تمويل التعليم فى الولايات المتحدة الأمريكية على أساس مساهمة الحكومة الفيدرالية بنسبة ٤٪ ، و٣٩٪ حكومة الولاية ، ٥٧٪ للسلطات المحلية .

وقبل أن يعرض الباحث لثلاث تجارب فى تمويل التعليم والتعليم الفنى متمثلةً فى تجربة الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا والمملكة المتحدة ، يأتى هذا الفصل ليتناول أهم الاتجاهات العالمية فى تمويل التعليم والتعليم الفنى وذلك فى مجموعة من الدول هى : كندا ، واليابان ، وإسرائيل ، وفرنسا ، ومجموعة النمور الآسيوية. وذلك من خلال المحاور التالية :

- مصادر تمويل التعليم بعامة والتعليم الفنى بخاصة فى الدول المذكورة .
- أهم أساليب وآليات تمويل التعليم بعامة والتعليم الفنى بخاصة .
- أهم معالم سياسات إصلاح تمويل التعليم بعامة والتعليم الفنى بخاصة .
- بعض المشكلات التمويلية التى يعانى منها التعليم بعامة والتعليم الفنى بخاصة .

أولاً : مصادر تمويل التعليم بعامة والتعليم الفنى بخاصة :

أ- مصادر تمويل التعليم بعامة :

١- **الحكومة المركزية** : من الدول التى تقع فيها مسئولية تمويل التعليم على الحكومة المركزية ، فرنسا حيث تمتلك نظاماتربويا شديد المركزية ، يدار عن طريق وزارة للتعليم ووزارة للجامعات. ويمول التعليم فى فرنسا أساساً عن طريق الدولة ، "ويساهم

أصحاب العمل بحوالى ٦٪ من مجمل النفقات التربوية على المستوى القومى. وفى عام ١٩٨٤م ساهمت السلطات المحلية بتمويل مايقرب من ثلثى استثمارات التعليم العام" (١). وتمثل النفقات التربوية حوالى ٤,٦٪ من مجمل الناتج القومى فى فرنسا (٢) "وقد قفزت ميزانية التعليم فى فرنسا من ٦,٤٪ من مجمل الدخل القومى عام ١٩٥٢م إلى ٢٠,٣٪ عام ١٩٩٣م ، وتستولى مرتبات المعلمين فى فرنسا على حوالى ٧٢,٥٪ - ٧٨٪ من إجمالى النفقات التربوية" (٣). "وقد قدرت تكلفة الطالب فى التعليم فى فرنسا فى المرحلة الابتدائية بحوالى ١٩ ألف فرنك فرنسى ، وفى التعليم قبل الابتدائى قدرت بحوالى ١٥٦٠٠فرنك فرنسى ، وفى الحلقة الأولى من التعليم الثانوى بحوالى ٣١٦٠٠ فرنك فرنسى ، وفى الحلقة الثانية من التعليم الثانوى ٤١٢٠٠ فرنك فرنسى ، وفى الجامعة قدرت تكلفة الطالب بحوالى ٣٦٥٠٠ فرنك فرنسى"(٤) .

وفى دولة كإسرائيل "يمثل النظام التعليمى بها أحد الأنظمة المبنية على الأساس المركزى ، حيث تمثل وزارة التعليم والثقافة مركز النظام ، حيث تتحكم بشكل مباشر فى التعليم الابتدائى والثانوى وتتحكم بشكل غير مباشر فى التعليم الجامعى"(٥) . "وفى عام ١٩٨١/٨٠م بلغت نفقات التعليم حوالى ١٢٪ من مجمل الموازنة العامة ، ويتراوح نصيب التعليم كنسبة لمجمل الناتج القومى حول القيمة ٨٪. وبلغت النفقات التربوية عام ١٩٨٤ إلى حوالى ٣,٨٪ بليون شيكل"(٦). "وتتوزع ميزانية التعليم فى إسرائل بحيث يخص التعليم قبل المدرسى ٦,١٪ ، والتعليم الإبتدائى ٣٢,٧٪ ، والتعليم الثانوى ٢٥,٥١٪ ، وتدريب المعلمين ٦٪ ، والتعليم العالى ٢٩٪" (٧). وفى عام ١٩٨٥م وصلت النفقات التربوية ٦,٤٪ من إجمالى الناتج القومى ، وكنسبة من النفقات الحكومية كانت تقدر بحوالى ٨,٦٪. وكانت النفقات التربوية الجارية تمثل ٥,٩٪ من إجمالى الناتج

1- Andre, Magnen : Education Projects, Elaboration Financing and Manegemants, Fundamental of Education Planning, 38, Paris, P. 82 .

2- Postleth Waite Neville : International Encyclopedia of National Systems of Education, Second Editions, Pergamon, Cambridge University, Press Cambridge UK, 1995, P. 336 .

3- George Thomaskurian : World Education Encyclopedia, Featson file Publication, New York, 1988, P. 420 .

4- Postleth Waite Neville : International Encyclopedia of National Systems of Education, op. Cit P. 336.

5- George Thomaskurian : World Education Encyclopedia, op. Cit, P. 644 .

6- Ibid, P. 644 .

7- Ibid, P. 644 .

القومى ، وتمثل ٨,٣٪ من إجمالى النفقات الحكومية الجارية. وفى عام ١٩٩٠م ارتفعت النسب لتكون على التوالى ٥,٨٪ ، ٥,٣٪ ، ١٠,٤٪. وفى عام ١٩٩١م كانت قيم النسب السابقة على التوالى ٥,٨٪ ، ٥,٣٪ ، ١٠,٩٪[١].

وعن تكلفة التلميذ فى التعليم فى إسرائيل ، يذكر أنها تقدر بحوالى ٣٥٠٠شيكل (١٦٦٧دولار أمريكى) هذا فى التعليم قبل الإبتدائى. وفى التعليم الابتدائى تقدر بحوالى ٤٠٠٠شيكل. وفى التعليم الثانوى تصل إلى ٧٥٠٠شيكل أى حوالى ٢٥٠٠ دولار أمريكى[٢].

وفى مجموعة النمور الآسيوية يلاحظ أنه فى دولة كهونج كونج يلتهم التعليم حوالى ١٥٪ - ٢٠٪ من إجمالى الميزانية الحكومية ، وقد حدثت زيادة فى النفقات التربوية فى منتصف الثمانينيات ، كماحدث توسع فى التعليم العالى فى التسعينيات. وينافس التعليم قطاعات المجتمع الأخرى كالصحة والبنية الأساسية .. إلخ[٣]. ويختص التعليم الإبتدائى بحوالى ٣٠٪ من ميزانية التعليم ، وتزيد نسبة التعليم الثانوى قليلاً ، أما باقى أنواع التعليم فتختص بحوالى ٢٥٪ من ميزانية التعليم[٤].

وفى ماليزيا تقوم وزارة التعليم بتمويل المدارس الحكومية وبعض الكليات. وفى عام ١٩٩٠م كان مجمل النفقات التعليمية حوالى ١٨,٣٪ من الميزانية العامة ، وكان مجمل النفقات التربوية ٦٣٣١٩٦٥٢٢٧١٧دولار ماليزى ، اختص التعليم الفنى والمهنى منها ١١١٢٥٤٣٠٦٠٦دولار ماليزى ، وكانت تكلفة الطالب فى التعليم الابتدائى حوالى ٧٧٠دولار ماليزى أى مايعادل ٣٠٨ دولار أمريكى ، وفى التعليم الثانوى كانت تكلفة الطالب ١٢٩٦ دولار ماليزى ، والثانوى الفنى ٢٩١٦ دولار ماليزى ، والتعليم البوليتكنيكى ٢٠٨٣ دولار ماليزى ، وفى الجامعات ١٠٣٦٠ دولار ماليزى[٥] .

وفى سنغافورة يلاحظ أن أكبر مسئوليات الحكومة تتمثل فى تمويل وإدارة التعليم، حيث كانت وزارة التعليم عام ١٩٩١م أكبر موظف فى الدولة إذ كان لديها ٤٠,٩٪ من إجمالى الموظفين فى الدولة. وقد أنفقت الحكومة حوالى ١٧٥ مليون دولار أمريكى على

1- Statistical year Book. UNESCO, Publshing, Bernin press, 1995 .
2- Postleh Waite Neville : International Encyclopedia of National Systems of Education, op. Cit P. 464.
3- Ibid, P. 412 .
4- Ibid, P. 412 .
5- Ibid, P. 306 .

التطوير التربوى[١]. ونتيجةً للجهد التعليمى الكبير الذى تبذله الحكومة فى سنغافورة ، نجد أن لكل طفل الحق فى أن يتلقى على الأقل عشرسنوات تعليم (٦ ابتدائى ، ٤ ثانوى)، والتعليم الابتدائى مجانى وتساعد الوزارة كل طفل بحوالى ٢٠٠٠دولار سنغافورى ، وترتفع هذه المساعدة فى التعليم الابتدائى لتصل إلى ٣٠٠٠دولار سنغافورى ، أما فى التعليم الثانوى والعالى فيدفع الطالب رسوماضئيلة جداً من خمسة إلى ستة دولارات سنغافورية[٢] .

٢- **السلطات المحلية** : من الدول التى تقع فيها مسئولية تمويل التعليم على السلطات المحلية ويكاد يتلاشى دور الحكومة الفيدرالية ، دولة كندا والتى تصنف الأولى فى دول العالم من حيث رفاهية المواطن. وتمثل كندا نموذجاً فردياً فيمايتعلق بالإشراف على التعليم وإدارته وتمويله. وتقع مسئولية تمويل التعليم الابتدائى والثانوى على المحليات أو البلديات ، وتمثل الضرائب المحلية حوالى ٢٥٪ - ٥٠٪ من مصادر تمويل التعليم. ويستحوذ التعليم الابتدائى والثانوى على حوالى ٦٥٪ من إجمالى مخصصات التعليم وذلك لعام ١٩٩٠م. وقد قدر نصيب الفرد من الإنفاق التعليمى بحوالى ٦١٤٣دولار كندى. ويمول التعليم بعد الثانوى أساساً من الحكومة الفيدرالية إلى جانب حكومة المقاطعة ، ويكاد يقتصر دور الحكومة الفيدرالية على التدريب المهنى للمعوقين وأفراد القوات المسلحة[٣] .

ويشارك كندا فى هذا الاتجاه الولايات المتحدة الأمريكية والتى سوف يأتى تفصيل الحديث عنها فى الفصل التالى من الدراسة الراهنة .

٣- **المشاركة بين الحكومة المركزية والسلطات المحلية** : ويمثل هذا الاتجاه كلاً من اليابان وكوريا الجنوبية ، حيث يلاحظ فى حالة اليابان أن مسئولية تمويل التعليم تعتبر مشاركة بين الحكومة المركزية والسلطات المحلية (البلدية). وتعد الضرائب هى مصدر تمويل التعليم ، وتقدم الحكومة المركزية منحانوعية للسلطات المحلية. وتساهم الحكومات المحلية بنسبة ٥٣,٧٪ ، بينما تساهم الحكومة القومية بنسبة ٢٨,٧٪ ، ويساهم القطاع

1- Postleh Waite Neville : International Encyclopedia of National systems of education, op. Cit P.369.

2- Ibid, P. 865 .

3- Tilak. B. G. Jand Hayla : Center state Relation in financing Education in India, comparative Education In Review November 1989, vol 33 - No. 4 , P. 446 .

الخاص بنسبة ١٧,٦٪[١] . وعن تطور النفقات التربوية فى اليابان ، يذكر أنها فى عام ١٩٨٠م كانت تقدر بحوالى ٥,٨٪ من إجمالى الناتج القومى ، وبحوالى ١٩,٦٪ من إجمالى النفقات الحكومية ، وبحوالى ٣,٩٪ من إجمالى الناتج القومى وذلك فى عام ١٩٨٥م وكانت تمثل نسبة النفقات التربوية فى نفس العام حوالى ٥٪ من إجمالى الناتج القومى ، وحوالى ١٧,٩٪ من إجمالى النفقات الحكومية. وفى عام ١٩٩٠م كانت النسبة ٤,٧٪ من إجمالى الناتج القومى ، و ١٦,٥٪ من إجمالى النفقات الحكومية ، ولم تتغير هذه النسب فى عام ١٩٩١م[٢] . وعن نصيب التلميذ من النفقات التربوية فى اليابان يذكر أنه فى عام ١٩٩٠م كان نصيب الطفل حوالى ٢٦٣,٧٥ين يابانى. وقد بلغ مجمل النفقات التربوية العامة والخاصة حوالى ٢٢,٥٣٦بليون ين يابانى ، خص التعليم الإلزامى منها ٤٧,٥٪ ، والتعليم فوق الثانوى ١٨,٦٪ ، والتعليم العالى ٢٦,٦٪. وقدرت تكلفة الطالب فى الحضانة بحوالى ٤٠١٣دولار أمريكى ، وفى التعليم الابتدائى وصلت ٤٩٧٧دولار أمريكى ، وفى التعليم الثانوى ٥٣٨٩ دولار أمريكى ، وفى التعليم بعد الثانوى ٥٥٠٣دولار أمريكى ، وفى التعليم العالى حوالى ٢٦٢٩١دولار أمريكى[٣] .

٤- **إسهامات القطاع الخاص وأصحاب العمل** : فى دولة كفرنسا يساهم أصحاب العمل بحوالى ٦٪ من مجمل النفقات التربوية. وفى عام ١٩٨٤م ساهمت السلطات المحلية بتمويل مايقرب من ثلثى استثمارات التعليم العام[٤] .

فى دولة كاليابان يساهم القطاع الخاص بنسبة ١٧,٦٪ فى تمويل التعليم[٥]. وفى دولة كوريا الجنوبية يأتى القطاع الخاص كمصدر ثالث من مصادر تمويل التعليم إلى جوار الحكومة المركزية والحكومات المحلية .

٥- **المساعدات الخارجية** : تلعب المساعدات الخارجية دوراً هاماً كمصدر من مصادر تمويل التعليم فى بعض الدول ، فعلى سبيل المثال يلاحظ فى إسرائيل أن أكثر من نصف

1- ***Foon E.Anne*** : Nongovernment School Systems :Funding Policies and their Implications in Comparative Educations Review, vol, 32, NB2, May 1988 P.202 .

2- UNESCO, Statistical Year Book No. 2, 1980, 1985, 1990, 1991 UNESCO, Publishing Beran press 1995.

3- Postleh Waite Neville : International Encyclopedia of National systems of education, op. Cit P. 486 .

4- ***Andre, Magnen*** : Education Projects : Elaboration Financing and Manegemants, op. Cit, P. 82 .

5- ***Foon E.Anne*** : Nongovernment School Systems :Funding Policies and their Implications, op. Cit. P. 202 .

الأموال التى تدخل الخزينة الإسرائيلية تأتى على هيئة مساعدات وتبرعات من الوكالة اليهودية التى تستمدمعظم أموالها من النقابات والمجالس اليهودية والمؤسسات التى تسمى بالإنسانية فى الولايات المتحدة الأمريكية. وفى دول الاتحاد الأوربى يلاحظ أن هناك مساعدات تتم بين دول الاتحاد ، فهناك المملكة المتحدة التى تتلقى المعونة من دول الاتحاد الأوربى فى مجال تمويل التعليم ، وذلك كما سيأتى تفصيلاً فى الفصل التالى من الدراسة الراهنة. وبالنسبة لدول مثل ماليزيا وأندونيسيا يلاحظ أنها قد استعانت بالمساعدات الفنية والمالية المقدمة من بنك التنمية الآسيوى والبنك الدولى واليونسكو ومؤسسات المساعدة السويسرية ، ويعتبر البنك الدولى أكبر مصادر المساعدة لقطاع التعليم فى ماليزيا[١]. وبشكل عام يلاحظ أنه من آثار توفيق الأوضاع الاقتصادية واتباع سياسات الإصلاح الاقتصادى ، على التعليم فى الخبرة الآسيوية ، فقد تم الموافقة على إقرار أساليب غير مرغوب فيها (مثل الاعتماد على العون الخارجى ، والاتجاه نحو الخصخصة بدرجة شديدة) وذلك أثناء عملية البحث عن استراتيجيات وأساليب جديدة لتمويل التعليم تتمشى مع السياسات المشار إليها. ومن الملاحظ أن بعض الدول التى سبق وأن رفضت المعونة الخارجية لأسباب سياسية واجتماعية ، عملت نتيجةً لتوفيق أوضاعها الاقتصادية ، على تغيير سياساتها لكى تبحث عن دعم ومعونة خارجية لإحداث التطوير اللازم فى نظمها التعليمية[٢] .

ب- مصادر تمويل التعليم الفنى :

١- **الحكومة المركزية** : فى دولة كندا يلاحظ أن المسئولية الكبرى فيما يتعلق ببرامج التلمذة الصناعية والتدريب المهنى ، تقع على عاتق الحكومة الفيدرالية ، وكانت المدارس العامة والجامعات نادراً ماتقدم مثل هذه البرامج. وقبل عام ١٩٦٧م كانت هناك مشاركة مبدئية فى دعم وتمويل هذه البرامج من قبل المقاطعات المحلية ، ولكن حديثاً أصبحت الحكومة الفيدرالية معنية أكثر بأنواع التدريب المختلفة. ويغلب على طابع التعليم الفنى فى كندا الآن تشجيع التجارة والصناعة لكى تلعب دوراً أكثر نشاطاً وفعالية فى التعليم الفنى والتدريب المهنى. ومنذ الستينيات ونتيجة للنظرة الكندية الغالبة للتربية على أنها

1- ***Davion. Wilson*** : Reform of Technical Education in Indonesia and Malysia Comparative Education, vol, 27, no. 1991, P.217 .

2- ***Tilak. B. G. Jand Hayla*** : The Effects of Adjustment on Education : Areview of Asian Experience, prospects , vol xxvii no. 1 , March, 1997, P. 85 - P. 107 .

إعداد للعمل والتأكيد الكبير على العلاقة بين الدخل والتأهيل الرسمى لوظيفة معينة ، انتشرت كليات المجتمع وكليات التعليم المستمر التى تقدم تدريباً مهنياً وتجارياً على نطاق واسع. ولقد لعب الإعداد المهنى فى كندا دوراً بالغ الأهمية فى المدارس الثانوية وذلك خلال حقبة الثمانينيات من هذا القرن. وتقدم الحكومة الفيدرالية التمويل المباشر للتدريب المهنى للمعوقين أفراد القوات المسلحة(١).

وفى دولة كفرنسا يلاحظ أن التعليم الفنى والمهنى لم يحظ بالاهتمام الذى لقيه التعليم العام. وقد بذلت محاولات رسمية لتغيير النظرة الاحتكارية والمتدنية للتعليم الفنى. وتقع مسئولية التعليم الفنى على المدارس الثانوية والمهنية والحرفية. ويمول التعليم الفنى من ضريبة تسمى ضريبة التمهن ، والتى تجمع من المؤسسات التجارية والصناعية ، وتقوم على أساس نسبة من إجمالى قائمة الأجر(٢). وتتبع فرنسا فى تمويلها للتعليم الفنى نفس النظام المركزى الذى تتبعه فى الإدارة التعليمية ، حيث تقوم الحكومة القومية بتحمل معظم نفقاته ، وتساهم الأكاديمات والمجتمعات المحلية بنصيب ضئيل ، وتستمد الحكومة القومية أموالها من الضرائب والرسوم الدراسية وغيرها من المصادر(٣).

وفى إسرائيل تقوم وزارة التربية بتمويل التعليم الفنى والمهنى ، ولكن فى بعض الحالات تقوم المؤسسات العامة غير الرسمية بتحمل مسئولية إدارة وتمويل بعض المدارس المهنية. وتقوم المنظمة النسائية الصهيونية العالمية بدفع أموال كثيرة للمساعدة فى الحفاظ على المدارس الفنية ، كمايدار عدد قليل من المدارس الفنية العليا بواسطة وزارة العمل مع المؤسسات الصناعية. وتتشابه المدارس الفنية العليا مع مراكز التدريب. وهناك مراكز للشباب تدار بواسطة المؤسسات اليهودية بالتعاون مع الوزارة والسلطات المحلية ، تلك المراكز التى تخدم الطلاب الذين لايستطيعون مواصلة التعليم فى المدارس النظامية ، كماتقدم هذه المراكز تربية مهنية خاصة لأولئك الذين لايرغبون فى الدراسات الأكاديمية.

وبالنسبة لمجموعة دول جنوب شرق آسيا ، يلاحظ أن الإنجاز الاقتصادى الكبير المتمثل فى تحقيق معدلات نمو مرتفعة ، قد صاحبه توسع عظيم فى التعليم واهتمام كبير

1- Tilak. B. G. Jand Hayla : Center state Relation in financing Education in India, op. Cit. P. 446 .

2- George Thomaskurian : World Education Encyclopedia, op. Cit, P. 420 .

3- Postleh Waite Neville : International Encyclopedia of National systems of education, op. Cit P. 335.

بالتعليم الفنى. ويلاحظ أيضاً ظاهرة الاعتماد المتبادل بين نظام التعليم والنظام الاقتصادى، حيث ساعدت العلاقة القوية بينهما على قيام النظام التعليمى بمواجهة الطلب من القوى العاملة اللازمة للنشاط الاقتصادى ، كما ساعد الرواج الاقتصادى على التوسع التربوى والتعليمى(١).

وفى كوريا قامت الدولة بفرض ضريبة تعليمية لتمويل التعليم تأخذ طابع الاستمرار ، وتقوم الحكومة بإنشاء معظم المدارس الفنية والعالية وتقوم بتمويلها ماعدا المدارس التجارية العالية ، والتى تكون خاصةً فى أغلب الأحيان. ويدفع الطلاب رسوما دراسية كماهو الحال فى المدارس العامة ، ولكن طلاب التعليم المهنى لديهم فرصة عظيمة لتلقى التلمذة أكثر من طلاب المدارس العادية العامة. ويتمشى التعليم الفنى فى كوريا مع المتغيرات ويستجيب لها ، كماتنتهج الحكومة الكورية سياسة قومية فيمايتعلق بالتعليم الفنى ، تؤكد على قوة هذا النوع من التعليم ، والدليل على ذلك أنه فى عام ١٩٨٩م كان معدل المدارس العامة للمدارس الفنية ٢,٥ : ١ وقد بذلت وزارة التعليم جهداً كبيراً للوصول لهذا المعدل إلى نسبة ١ : ١ . ومما يميز التجربة الكورية ، أن فلسفة التعليم فى كوريا الجنوبية تبنى على أساس مبدأ التعليم مدى الحياة. وتقدم وزارة شئون العمل برامج التدريب المهنى ، كما تقدم برامج تدريب مهنى لأفراد القوات المسلحة ونزلاء الإصلاحيات(٢) .

٢- **السلطات المحلية** : من الملاحظ أنه فى الدول التى يعتمد فيها تمويل التعليم الفنى على الحكومة المركزية نجد أن هناك إسهامات وإن كانت ضئيلة من قبل السلطات المحلية ، ففى حالة كوريا الجنوبية يلاحظ أن الحكومة المحلية تمثل المصدر الثانى من مصادر تمويل التعليم. وفى كندا نلاحظ أنه على الرغم من أن الحكومة المركزية تقوم بتحمل المسئولية الكبرى فيمايتعلق ببرامج التعليم والتدريب المهنى ، إلا أن هناك مشاركة مبدئية ودعم من قبل المقاطعات المحلية .

1- ***Chienliu and D. Michael Armer*** : Education Effect on Economic Growth in Taiwan : Comparative Education Review, August 1993, vol 37, No. 3, P. 321 .

2- ***Postleth Waite Neville*** : International Encyclopedia of National Systems of Education, op. Cit P. 521.

وفى كندا يغلب على طابع التعليم الفنى تشجيع التجارة والصناعة لكى تلعب دوراً أكبر فى التدريب المهنى والتعليم الفنى ، والاهتمام بهذه العملية ووضعها على سلم الأولويات فى الأجندة الكندية(١).

٣- **المشاركة بين الحكومة المركزية والسلطات المحلية** : من أبرز الدول التى تمثل هذا الاتجاه ، اليابان حيث تقع مسئولية إدارة التعليم الفنى والتدريب المهنى على أساس المشاركة بين الحكومة القومية والحكومات المحلية ، وذلك على مستوى المقاطعات والبلديات. وتقوم الهيئات إلى جانب الأفراد بالإسهام فى إقامة المؤسسات التعليمية ، وذلك استناداً إلى أن ذلك يعد مظهر من مظاهر الديمقراطية. "وعلى المستوى القومى تقع مسئولية إدارة المدارس والمعاهد الفنية ومراكز التدريب المهنى على وزارة العمل ، والتى تشرف بدورها على كل من : - هيئة تطوير العمال. - هيئة تنمية القدرات والمهارات المهنية لليابانيين. - إدارة تنمية الموارد البشرية"(٢). ويوجد التعليم الفنى فى اليابان فى جميع أنواع التعليم الرسمى و غير الرسمى والنظامى و غير النظامى. وقد اتخذت إجراءات لدعم وتفعيل وتجديد التعليم الفنى فى المستوى الثانوى والعالى ، حيث وضعت برامج جديدة مثل الميكانيكا والكهرباء والتكنولوجيا الحيوية والتغيرات فى الهيكل الصناعى. هذا وقد أنشئت مدارس خاصة للتدريب الفنى والمهنى منذ عام ١٩٧٦م ، وقد زاد عدد هذه المدارس ليصل عام ١٩٩٣م إلى حوالى ٣٤٣٠مدرسة تدريب خاص استوعبت حوالى ٨٦٠ ألف دارس. كما أن هناك معاهد للتدريب المهنى تابعة لوزارة العمل. ومن الملاحظ فى التجربة اليابانية فى مجال التعليم الفنى أن عدد المدارس والدارسين فى القطاع الخاص أكبر مماهو فى المؤسسات العامة القومية(٣) .

٤- **إسهامات القطاع الخاص وأصحاب العمل والصناعة** : فى تجربة كندا يلاحظ إسهام الصناعة فى تمويل التعليم الفنى والتدريب المهنى ، كما أن هناك إتجاها لتشجيع وحفز التجارة والصناعة لكى تلعب دوراً أكثر نشاطاً وفعالية فى التعليم الفنى والتدريب المهنى، وذلك كماسبقت الإشارة إليه. وفى اليابان "يلاحظ أن التقرير الثالث للمجلس القومى لإصلاح التعليم أوصى بضرورة إعادة النظر فى دور كل من الجهات الحكومية والجهات

1- George Thomaskurian : World Education Encyclopedia, op. Cit.

2- Stephens, M. D : Japan and Education, N.Y, Martin's Press, 1991 .

3- Postleth Waite Neville : International Encyclopedia of National systems of education, op. Cit P. 485.

الخاصة مما يشجع على المزيد من التعاون بينهما للدفاع عن الزيادة المستمرة فى الإنفاق على التعليم وإعطاء أولوية خاصة لتخصيص الموارد المالية اللازمة للتعليم والتربية والثقافة والرياضة"[١] . وقد سبقت الإشارة إلى أن التعليم الفنى يوجد فى جميع أنواع التعليم الرسمى وغيرالرسمى فى اليابان ، وقد أنشئت مدارس خاصة للتدريب الفنى والمهنى ، وصل عددها إلى ٣٤٣٠ عام ١٩٩٣م. وفى تجربة فرنسا نلاحظ ضعف إسهامات القطاعات غير الحكومية فى تمويل التعليم الفنى. بينما فى إسرائيل سبقت الإشارة إلى أن المؤسسات اليهودية تقدم العون المالى الكبير للمساعدة فى الحفاظ على المدارس الفنية. وفى كوريا الجنوبية يمثل القطاع الخاص ثالث مصدر من مصادر تمويل التعليم الفنى ، إذ أن المدارس التجارية العالية تقوم فى أغلب الأحيان على أساس المشروع الخاص. وبشكل عام يلاحظ فى مجموعة الدول التى تبنت سياسات توفيق الأوضاع الاقتصادية ، أن هناك انخفاضاً فى الإنفاق العام على التعليم مما أدى إلى نمو المدارس الخاصة وفى أندونيسيا يلاحظ أن هناك محاولة لدعم دور القطاع الخاص فى التعليم حيث تساعد الحكومة نظام التعليم الخاص الذى تقوم فلسفته على أساس مبدأ الاسترجاع الكامل للكلفة[٢] .

٥- **المساعدات الخارجية :** سبقت الإشارة إلى أن المساعدات الخارجية لعبت دوراً هاماً فى دعم التعليم والتعليم الفنى فى المملكة المتحدة ، وذلك أن دول الاتحاد الأوربى قدمت لها مساعدات فى هذا الشأن. "وفى كثير من الدول الآسيوية تم تغيير السياسة للبحث عن دعم ومعونة خارجية لإحداث تغييرات فى التعليم ، وذلك نتيجة لتطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى. ففى كوريا لعبت القروض الأجنبية دوراً هاماً ، كما استفادت كل من ماليزيا وأندونيسيا من المساعدات المقدمة من بعض الهيئات والمنظمات الدولية كالبنك الدولى واليونسكو"[٣] .

١- ميرى هولايت : التربية والتحدى ، التجربة اليابانية ، عرض وتعليق سعد مرسى أحمد وكوثر كوجك ، عالم الكتب القاهرة ١٩٩١م ص٣٣٠ .

2- ***Tilak. B. G. Jand Hayla*** : The Effects of Adjustment on Education : Areview of Asian Experience, prospects , vol xxvii No. 1 , March, 1997 .

3- ***Davion. Wilson*** : Reform of Technical Education in Indonesia and Malysia op.cit P.217.

ثانياً : أهم أساليب وآليات تمويل التعليم بعامة والتعليم الفنى بخاصة :

أ- أهم أساليب وآليات تمويل التعليم بعامة :

١- **الضرائب التعليمية :** تلعب الضرائب المحلية دوراً كبيراً فى مجال تمويل التعليم فى كندا ، حيث تمثل العوائد الضريبية حوالى ٣٥٪ - ٥٠٪ من عوائد تمويل التعليم، ويدفع المتخرجون ضرائب على الدخل تقدر بناءً على قيمة مرتباتهم عند إلتحاقهم بالوظائف(١). وكذلك تعد الضرائب فى اليابان من أهم مصادر تمويل التعليم.

٢- **نظام القروض الطلابية :** يطبق هذا النظام فى كندا وذلك للطلاب الذين لايستطيعون تغطية نفقات الدراسة فى نظام التعليم طول الوقت أو نصف الوقت. وتسدد هذه القروض بعد ٦ - ١٨شهر من التخرج. وفى فرنسا يطبق نظام القروض الطلابية من البنوك وذلك للطلاب المسجلين فى السنة الأولى من التعليم العالى. وفى هونج كونج تستخدم القروض الطلابية كآلية من آليات مواجهة متطلبات التعليم .

٣- **نظام البونات التعليمية :** يطبق هذا النظام فى بعض دول الاتحاد الأوربى كالمملكة المتحدة ، ولاينفصل هذا النظام عن التطورات الضريبية لمواجهة مشكلات تمويل التعليم(٢).

٤- **المنح والمساعدات :** تستخدم برامج المنح والمساعدات فى كل من كندا واليابان وفرنسا. حيث فى كندا تقدم الحكومة الفيدرالية منحاومساعدات لتمويل التعليم. وفى اليابان تقدم الحكومة المركزية منحاًنوعية للسلعات المحلية ، كماتقدم وزارة التعليم مساعدات للمجالس المحلية للحفاظ على المعايير القومية والمعدلات المتفق عليها. ويلاحظ الانخفاض التدريجى للمعونات حيث يلاحظ أن الحكومة المركزية أسهمت بحوالى ٣٠٪ من النفقات الجارية فى التعليم العالى وذلك عام ١٩٨٠م. انخفضت هذه النسبة لتصل إلى ١٣٪ خلال عام ١٩٩١م(٣). وفى فرنسا يطبق نظام المنح حيث يتلقى حوالى ١٧٪ من إجمالى الطلاب منح ، ويستهدف الوصول إلى ٢٥٪ خلال هذا العقد(٤).

٥- **الرسوم الدراسية :** يستخدم هذا الأسلوب باعتباره آلية لاسترجاع الكلفة. وفى الدول الأسيوية التى طبقت برامج الإصلاح الاقتصادى يلاحظ أن فكرة زيادة الرسوم الدراسية

1- George Thomaskurian : World Education Encyclopedia, op. Cit.

٢- انظر الفصل الرابع من الدراسة الراهنة حيث يتضمن على تفصيل لنظام البونات التعليمية .

3- Postlethwaite Neville : International Encyclopedia op. Cit P. 486 .

4- Ibid, P. 336 .

ظلت فكرة مسيطرة وحاكمة.وعلى سبيل المثال فـى هونـج كونـج لوحظ أن هنـاك تزايـدا تصاعديا فى الرسوم الدراسية حيث تغطى حوالى ١٢٪ من النفقات الجارية[١] .

ب- أهم أساليب وآليات تمويل التعليم الفنى :

١- **الضرائـــب** : فى فرنسا يمول التعليم الفنى من ضريبة تسـمى التمهـن ، والتـى تجمـع من المؤسسات التجارية والصناعية ، وتقوم على أساس نسبة من إجمال قائمـة الأجـر[٢]. كما يدفع أصحاب العمل ضرائب قدرها ١٪ من قيمة الأجور للإسهام فى نفقات التدريب. "وتأتى أمـوال التعليـم الفنـى فـى فرنسـا فـى الغـالب مـن عوائـد الضرائـب المدفوعـة مـن أصحاب العمل"[٣] .

٢- **نظام القروض الطلابية** : من خلال استعراض أساليب وآليات تمويل التعليم الفنى فى العديد من الدول (فرنسا وكندا واليابـان وإسـرائيل ومجموعـة دول جنـوب شـرق آسـيا) ، وجد أن نظام القروض الطلابية يكاد لايستخدم فى تمويل التعليم الفنى والتدريب المهنى ، نظراً للطبيعة الخاصة لهذا النوع من التعليم من حيث ارتباطه الوثيق بالقوى العاملة واحتياجات القطاعات المختلفة .

٣- **نظام البونات التعليمية** : نظراً للطبيعة الخاصة للتعليم الفنى (المشار إليها آنفاً) يندر استخدام أسلوب البونات التعليمية فى عملية التمويل. والأسلوب الأكثر شيوعاً هو المنح والمساعدات.

٤- **المنـح والمسـاعدات** : تقدم بعض الحكومات برامج منح ومساعدات للإسهام فى مواجهة أعباء تمويل التعليم الفنى والتدريب المهنى ، كماتقدم المؤسسات الغير رسمية مساعدات مالية كبيرة للحفاظ على المدارس الفنية (كماهو الحال فى إسرائيل)[٤]. كماتقدم بعض الحكومات الفيدرالية مساعدات للتعليم الفنى[٥].

٥- **الرسوم الدراسية** : يستخدم هذا الأسلوب فى دولة كفرنسا حيث تقوم الحكومة بفرض ضرائب ورسوم دراسية[٦]. وفى هونـج كونـج تستخدم الرسوم التعليمية ورسوم

1- PostlehhWaite Neville : International Encyclopedia op. Cit P. 412 .

2- George Thomaskurian : World Education Encyclopedia, op. Cit. P. 420 .

3- PostlehhWaite Neville : International Encyclopedia op. Cit P. 335 .

٤- انظر مصادر تمويل التعليم الفنى فى هذا الفصل حيث يوجد تفصيل لدور المنح والمساعدات وتمويل التعليم الفنى فى إسرائيل.

٥- انظر تفصيل برامج المساعدات والمنح فى تجربة الولايات المتحدة الأمريكية فى الفصل الرابع من الدراسة الراهنة .

6- PostlehhWaite Neville : International Encyclopedia op. Cit P. 335 .

الامتحانات كآلية من آليات التمويل[١].وفى كوريا يدفع الطلاب رسوماًدراسية فى التعليم الفنى كماهو الحال فى المدارس العامة[٢].

ثالثـاً : أهم معالم سياسات إصلاح تمويل التعليم بعامة والتعليم الفنى بخاصة :

أ- أهم معالم سياسات إصلاح تمويل التعليم بعامة :

فى كندا يلاحظ أن أبرز معالم الإصلاح تمثلت فى الأخذ بنظام القروض الطلابية. وفى اليابان كان من أبرز معالم الإصلاح الدعم الذى تتلقاه المدارس الخاصة ، ويتوقع فى العقد القادم ألا يكون هناك توسع فى التمويل العام للتعليم[٣] .

وفى فرنسا يلاحظ تزايد الاتجاه نحو اللامركزية ، وذلك بإعطاء مسئولية متزايدة للمقاطعات والإقليم التى تدار حالياً بواسطة مجلس منتخب بالاقتراع المباشر ، ويسند إلى هذا المجلس مسئولية إدارة المؤسسات التعليمية ، ونتيجةً لذلك أصبحت المدارس الإعدادية والثانوية مؤسسات عامة محلية للتعليم تتمتع بشخصية قانونية وتمويل ذاتى مستقل. كما أنه فى ظل قانون ١٩٨٩م شهدت فرنسا ثورة تعليمية وانفتحت المدرسة الفرنسية على شركاء جدد ممثلين فى المجالس المحلية. وكان من أبرز أولويات قانون ١٩٨٩م إنشاء مدرسة تعطى لكل فرد فرصة وتعطى استقلالية أكبر للتلاميذ. وقد استبدلت الخاصيتان القديمتان للنظام التعليمى الفرنسى (المركزية والتقليدية) بخاصيتين جديدتين هما (اللامركزية وجرية الإختيار)[٤] .

وفى إسرائيل هناك مؤشرات على زيادة مشاركة المعاهد والمؤسسات غير الربحية (مثل المؤسسة أو الوكالة اليهودية المتحدة) فى تمويل التعليم[٥].

وفى أوربا يعد الأخذ بنظام البونات التعليمية أحد وسائل الإصلاح التربوى. ومن المتوقع عدم التوسع فى التمويل العام للتعليم فى العقد القادم[٦]. ومن الملاحظ فى حالة أوربا تقلص نصيب الطالب من الإنفاق العام على التعليم قبل الجامعى. والجدول التالى يوضح قيمة النفقات الفعلية والمتوقعة فى التعليم قبل الجامعى من سنة ١ - ١٢ سنة.

1- Ibid, P. 412 .

2- Ibid, P. 521 .

3- ***Foon E.Anne*** : Nongovernment School Systems, op. Cit. P. 205 .

٤- الجمعية المصرية للأمومة والطفولة ووزارة التعليم:المؤتمر القومى لتطوير إعداد المعلم وتدريبه ورعايته،القاهرة ٦-٨ نوفمبر ١٩٩٦م كتاب المائدة المستديرة للخبرات الأجنبية ص١٩ .

5- ***Postleth waite Neville*** : International of Encylopedia, op. Cit, P. 464.

6- ***Foon E.Anne*** : Nongernment school systems, op. Cit. P. 205 .

جدول رقم (٦) يبين قيمة النفقات الفعلية والمتوقعة فى التعليم قبل الجامعى من سنة ١ - ١٢ سنة [١]:

الدولـــة	قيمة النفقات الفعلية لكل طالب فى التعليم قبل الجامعى	القيمة المتوقعة فى النموذج الأول	القيمة المتوقعة فى النموذج الثانى	القيمة المتوقعة فى النموذج الثالث
الدنمارك	٣٠٧٦	٢٢٥٧	٢٤١٥	٢٦٣٣
السويد	٣٢١٥	٢٤٧٤	٢٤٨٢	٣٢١٥
النمسا	٢٤٩٧	٢١٣٦	١٩٩١	٢٠٩٣
فنلندا	٢٣٩٤	٢١٤٢	٢١٨٣	٢٢٨٢
النرويج	٢٨٩٩	٢٧١١	٢٨٦٠	٣٠٥٨
بليجيكا	٢٢٣٤	٢٠٧٤	٢٩٩٠	٢١٨٥
المملكة المتحدة	٢٢٥١	٢٠٩٩	٢٠٥٤	١٨١٣
إيرلندا	١١٦١	١١٢٠	١٠٨٠	١٠٨٢
كندا	٣١٩٢	٣١٨٣	٣٢٩٠	٣١٧٥
استراليا	١٩٨٣	٢١٣٢	٢١٨٣	٢٢٥٤
أمريكا	٣١٧٧	٣٣٤٢	٣٦٢٣	٣٥٢٢
نيوزيلندا	١٢٣١	١٤٢٦	١٨٣٣	١٥٥١
فرنسا	٢٠٣٢	٢٣٢٣	٢٢٤٩	٢٣٢١
هولندا	٢٩٥٦	٢٢٥٠	٢١٥٠	٢٠٤٠
ألمانيا	١٨٦٤	٢٤٣٤	٢٣٤٨	٢٤٦٥
اليابان	١٨٠٥	٢٣٨٢	٢٢٨٢	٢٢٥٥

"القيمة بالدولار الأمريكى لعام ١٩٨٥م بالنسبة للقيمة الفعلية"

- يتضح من الجدول السابق أن هناك تقلصا فى الإنفاق العام لكل طالب فى التعليم قبل الجامعى فى الولايات المتحدة الأمريكية. ولايمكن اعتبار أن هذا التقلص دالة لأى دعم عام للتعليم قبل الجامعى وهذا يبرز الحاجة إلى نماذج معيارية للنفقات ، لكى تتم المقارنة فى ضوء النفقات الفعلية والأعداد المتوقعة .

1- ***Rati Ram***:Public Educational Expenditures in the United States : An Analytical Compasrison with other Industrilzed Countries Economic of Education Review, vol, 14, no.1, 1995, P. 57 .

- ومن مقارنة دول الاتحاد الأوربى وأمريكا لوحظ أن الانخفاض فى أمريكا غير حاد وفى السويد والدنمارك وسويسرا يسجل أكبر زيادة فى الإنفاق .
- فى اليابان وألمانيا ونيوزيلندا يلاحظ أقل تقلص فى الإنفاق .
- التقلص فى النفقات لايعتبر دالة فى ارتفاع أو انخفاض النفقات لأن هذا لايعد أساسا نظرى لتوقع علاقة موجبة أو سالبة بين الدخل لكل نسمة والمعدل أو النسبة .

وفيما يتعلق بدول جنوب شرق آسيا (النمور) تجدر الأشارة إلى أن هذه الدول حققت طفرة اقتصادية وتنموية كبيرة خلال السنوات القليلة الماضية ففى بلد كهونج كونج التى عرفت اقتصادياً بانجازها الحديث لمعدلات النمو المرتفع ، "حيث قدر نصيب الفرد من إجمالى الناتج القومى لعام ١٩٩٠م بحوالى ١٢١٠٠دولار أمريكى ، وقد صاحب هذا النمو الاقتصادى توسع عظيم فى التعليم"(١).

وفى دولة كتايوان يلاحظ أن "الدولة كان لها آلية فعالة فى عمليات التغذية الراجعة والاعتماد المتبادل بين النظام التعليمى والنظام الاقتصادى ، وقد ساعدت العلاقة القوية بينهما على قيام النظام التعليمى بمواجهة الطلب من القوى العاملة اللازمة للنشاط الاقتصادى ، كماساعد الرواج الاقتصادى على التوسع التربوى والتعليمى"(٢) .

ومنذ بداية السبعينيات من هذا القرن نجد أن كوريا وماليزيا وسنغافورا عندما أرادت أن تقفز إلى مصاف الدول الصناعية اتجهت إلى عملية التوسع فى التنمية الصناعية بغرض التصدير ، وكانت حاجتها إلى فنيين ومهنيين ذوى الإعداد الجيد لاتقل أهمية عن حاجتها إلى سياسة واعية ونشيطة لتعبئة المجتمع لتحقيق التنمية. وقد قامت هذه الدول بتخصيص أموال متزايدة باستمرار للإنفاق على التعليم .

- هناك حوالى ١٠٥ دولة من دول العالم قد تبنت سياسات توفيق الأوضاع الاقتصادية لمواجهة المشكلات الاقتصادية ، بهدف خفض العجز فى الميزانيات العامة ، وخفض معدلات التضخم وخفض العجز فى ميزان المدفوعات ، وتخفيض الديون الخارجية

1-***Mark Bray***:Colonialism, Scole, and politics : Divergence and convergence of Educational Development in Hong Kong and Macau, comparative Education Review vol, 36, No. 3, August 1992. P. 325 .

2- ***Chienliu and D. Michael Armer*** : Education Effect on Economic growth in Taiwan : compavative Education Review, August 1993, vol 37, No. 3, P. 321 .

والارتفاع فى معدلات النمو وإعطاء دور متزايد لآلية السوق. وكانت مصر من بين هذه الدول.

- ومن المفيد لنا فى مصر التعرف على الخبرة الآسيوية فيمايتعلق بسياسات توفيق الأوضاع الاقتصادية وأثرها على التعليم والإنفاق عليه وذلك كما جاءت بمجلة مستقبليات لجان هيالا ب.ج تيلاك.[1] وسوف يقتصر دور الباحث هنا على العرض التحليلى لهذه المراجعة للخبرة الأسيوية كماجاءت بالدراسة .

أشار تيلاك فى البداية أن آثار الإصلاحات الاقتصادية تتباين بشكل ملحوظ فى أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية " فبينما نجد أن أمريكا اللاتينية قد وقعت فى فخ الديون الخارجية ، نجد أن أفريقيا قد عانت الكثير فى مجال مستوى المعيشة ومستويات تطوير التعليم . أما خبرة دول شرق آسيا فخبرة معقولة وجيدة ، وتصبح دراستها ذات جدوى فى هذا الصدد".[2] ويذكر (تيلاك) أن خصخصة التعليم قد تأخذ صوراً مختلفة :

١- درجة شديدة أو خصخصة حادة تتضمن الخصخصة التامة للمدارس والكليات والجامعات الجديدة التى يديرها ويمولها القطاع الخاص مع تدخل حكومى طفيف .

٢- خصخصة بشكل قوى وتتضمن تحميل الطلاب التكلفة الكاملة للتعليم .

٣- خصخصة بشكل معتدل حيث يتم توفير التعليم مقابل مستوى معقول من التمويل من قبل المصادر غير الحكومية ، وذلك بتحصيل رسوم دراسية وإعطاء قروض طلابية أو فرض ضرائب .

٤- خصخصة غير حقيقية أو شكلية وذلك كما يحدث فى المدارس والكليات الخاصة التى تعتمد فى تمويلها على المصادر الحكومية ، وهذا يحدث تجاوزا للعدالة فى تخصيص وتوزيع الموارد العامة للتعليم .

ومما يذكر هنا أن هناك بعض الدول الآسيوية قد أخذت بسياسات الإصلاح الاقتصادى منذ السبعينيات. ومع بداية الثمانينيات قد بدأت العديد من الدول فى توفيق أوضاعها الاقتصادية ، والتى نتج عنها تأثيرات مختلطة (جيدة وسيئة) فى مختلف القطاعات الاجتماعية والاقتصادية للبلدان المهنية . وقد ثبت أن تأثيرات هذه السياسات كانت ضارة وأشد وطأة على القطاع الاجتماعى ولاسيما قطاع التعليم . وقد بين "التدنى

1- ***Tilak. B. J. J and Hayla*** : The Effects of Adjustment on Education : Areview of Asian Experience, prospects , vol xxviii No. 1 , March, 1997, P. 85 - P. 107 .

2- Ibid, P., 85 .

فى الاستثمار العام فى التعليم والاستثمار لكل طالب كنسبة من إجمالى الناتج القومى ، والتدنى فى نسب القيد المدرسى والتدنى فى المؤشرات المتعلقة بالكم والكيف التعليمى ، أن ثمة علاقة قوية بين التدنيات السابقة وسياسات توفيق الأوضاع الاقتصادية Structural Adjustment Policies فى العديد من الاقتصاديات النامية "[1]

ومن الجدير بالملاحظة أن الدول الآسيوية تعد من الدول التى كانت أقل تأثراً بالأزمة الاقتصادية العالمية فى السبعينات والثمانينات . وهناك دول آسيوية مثل أندونيسيا تبنت طواعية سياسات توفيق خاصة بها وكذلك سنغافورة. كما أن هناك دولا آسيوية تبنت برامج توفيق أوضاع البنى الاقتصادية للبنك الدولى وصندوق النقد الدولى IMF ويشير (تيلاك) الى أن برامج توفيق البنى الاقتصادية فى الدول الآسيوية ، لم تشر بشكل مباشر إلى التعليم ، وعلى الرغم من ذلك حاولت العديد من الدول الآسيوية حماية التعليم من الأثر السالب لسياسات توفيق الأوضاع ، فقد حققت الكثير منها نجاحات فى هذا الصدد.

وبنظرة تحليلية لما أورده (تيلاك) يمكن القول بأن كل دولة تمثل حالة خاصة بظروفها وملابسات أوضاعها السياسية والاجتماعية والاقتصادية. ومن قبيل المستحيل وجود صيغة جاهزة صالحة للتطبيق على كل الدول فالتنوع والاختلاف سنة من سنن الكون. وقد أورد (تيلاك) الجدول التالى لبيان التغيرات فى نسبة الإنفاق على التعليم بالنسبة للناتج القومى المحلى منذ عام ٧٥ وحتى عام ١٩٩٣م ، وذلك للمجموعات الثلاث من الدول التالية :

1- ***Tilak B.J. Jand Hayla*** : Ibid, P., 50 .

جدول رقم (٧) يبين التغيرات فى نسبة الإنفاق على التعليم بالنسبة للناتج القومى المحلى منذ عام ١٩٧٥م وحتى ١٩٩٣م مجموعة دول جنوب شرق آسيا :

السنة / الدولة	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣
أ- نسبة الإنفاق على التعليم بالنسبة للناتج القومى المحلى لدول شديدة الأخذ بسياسة توفيق الأوضاع الاقتصادية											
باكستان	٢,٢	٢,٠	٢,٧	٣,٠	٣,٢	٢,٦	٢,٦	٢,٦	٢,٧	غ م	غ م
الفلبين	١,٣	١,٦	١,٣	١,٧	٢,٠	٢,٢	٢,٩	٢,٩	٢,٩	٢,٣	٢,٤
كوريا	٢,٢	٣,٧	٤,٥	٤,٠	٣,٩	٣,٣	٣,٦	٣,٥	٤,٠	٤,٢	غ م
تايلاند	٣,٦	٣,٤	٣,٩	٣,٨	٣,٦	٣,٢	٣,٢	٣,٦	٣,٥	٤,٠	غ م
دول تأخذ بسياسة توفيق الأوضاع فى شكل معتدل											
بنجلادش	١,١	١,٥	١,٩	٢,٢	٢	٢,١	٢,٢	٢,٠	٢,٢	٢,٣	غ م
الصين	١,٢	٢,٥	٢,٧	٢,١	٢,٤	٢,٣	٢,٤	٢,٣	٢,٢	٢,٠	١,٩
أندونيسيا	٢,٧	١,٧	٢,٢	غ م	غ م	٠,٩	غ م	١,١	١,٢	٢,٢	١,٣
نيبال	١,٥	١,٨	٢,٨	٢,٦	غ م	٢,٣	غ م	٢,٠	٢,٧	٢,٨	غ م
دول غير متبنية لسياسة توفيق الأوضاع الاقتصادية											
الهند	٢,٨	٢,٨	٣,٠	٣,٥	٣,٧	٣,٠	٣,٠	٣,٧	٣,٢	٣,٢	٣,١
ماليزيا	٦,٠	٦,٠	٦,٦	٧,٨	٦,٩	٦,٠	٥,٧	٥,٥	٥,٦	٥,٥	٥,١
سريلانكا	٢,٨	٣,١	٣,٠	٣,٥	٣,٧	٣,٠	٣,٠	٢,٧	٣,٢	٣,٣	٣,١
ب- الإنفاق على التعليم كنسبة مئوية من إجمالى الإنفاق الحكومى دول التى تأخذ بسياسة توفيق الأوضاع الاقتصادية بشدة											
باكستان	٥,٢	٥,٠	غ م	غ م	غ م	غ م	غ م	غ م	غ م	غ م	غ م
الفلبين	١١,٤	١٠,٣	٧,٤	غ م	غ م	١٢,٧	١١,٥	١٠,١	١٠,٥	غ م	غ م
كوريا	١٣,٩	٢٣,٧	٢٨,٢	٢٧,٣	٢٦,٦	٢٣,٢	٢٣,٣	٢٢,٤	٢٥,٦	١٤,٨	غ م
تايلاند	٢١,٠	٢٠,٦	١٨,٥	١٩,٤	١٧,٩	١٦,٦	غ م	٢٠,٠	١٩,١	١٩,٦	غ م
دول تأخذ بسياسة توفيق الأوضاع بشكل معتدل											
بنجلادش	١٣,٦	٨,٢	١٠,٥	١٠,٥	٩,٩	١٠,٣	١٠,٥	١٠,٣	١١,٣	٨,٧	غ م
الصين	٦,٣	٩,٣	١٢,٢	غ م	١١,١	١٢,١	١٢,٤	١٢,٨	١٢,٧	١٢,٢	١٢,٢
أندونيسيا	١٣,١	٨,٩	٩,٣	غ م	غ م	٤,٣	غ م	غ م	غ م	غ م	غ م
نيبال	١١,٥	١٢,٧	١٠,٨	١٠,٨	غ م	غ م	غ م	٨,٥	١٢,٣	١٣,٣	غ م
دول لاتتبنى سياسة توفيق أوضاعها الاقتصادية											
الهند	٩,٤	١٠,٠	٩,٤	غ م	٨,٥	غ م	غ م	١٠,٩	١١,٩	١١,٥	غ م
ماليزيا	١٩,٣	١٤,٧	١٦,٣	١٦,٩	غ م	١٨,٥	١٨,٢	١٨,٣	١٨,٠	١٦,٩	غ م
سريلانكا	١٠,١	٨,٨	٨,٠	٩,٤	١٠,٩	٧,٨	٧,٨	٨,١	٨,٤	٨,٨	٧,٨

من أبرز الملاحظات على الجدول السابق مايلى :

- استند (تيلاك) فى البيانات الواردة بالجدول إلى الكتاب الثانوى الإحصائى لليونسكو عام ١٩٩٥م ، والسنوات السابقة .
- هناك تغيرات هامشية فى نسبة الإنفاق على التعليم بالنسبة للناتج القومى المحلى فى بعض الدول ، وهناك من يرى أن تلك التغيرات التى حدثت فى ظل تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى ، تماثل ماكان من المحتمل أن يحدث فى حالة عدم تطبيقها.
- يذهب (تيلاك) فى تحليله إلى أنه فى ظل ظروف الأزمات الاقتصادية من المألوف أن يزداد الإنفاق الجارى على حساب الاستثمارات الرئيسية الجوهرية على التعليم ، لأنه لايمكن تخفيض مرتبات هيئات التدريس والهيئات المعاونة فى ظل توفيق الأوضاع الاقتصادية ، وطبقاً لذلك فإنه من المحتمل وجود زيادة فى حصة الإنفاق الجارى على التعليم بالنسبة للإنفاق العام .
- يذكر (تيلاك) أنه فى ظل ظروف توفيق الأوضاع الاقتصادية يفضل الإنفاق على التعليم العالى على حساب التعليم الابتدائى. وبشكل أكثر وضوحاً نجد حدوث زيادة ملموسة فى الإنفاق الجارى على التعليم الابتدائى فى جميع دول إقليم آسيا ، بينما فى الدول النامية الأخرى يلاحظ انخفاض حصة التعليم الابتدائى. وهذا يحسب لدول إقليم آسيا لا عليها.

من الملاحظات العامة التى أوردها (تيلاك) حول تأثيرات سياسات توفيق الأوضاع الاقتصادية على التعليم مايلى :

- إن سياسات توفيق الأوضاع الاقتصادية ترتبط بوجه عام بشروط معينة إلا أنه قلما وضعت هذه السياسات شروطاً على السياسات التعليمية ، وذلك على الرغم من احتواء سياسات توفيق الأوضاع على القروض التعليمية أو الخصخصة Privatization أو المعايير المتعلقة باسترجاع الكلفة مثل التأكيد على الرسوم الدراسية ، والشرطان السابقان يؤديان إلى تغيرات ملموسة فى سياسات التعليم .
- تسهم سياسات توفيق الأوضاع الاقتصادية فى نمو المدارس الخاصة ، وذلك نتيجة لانخفاض الإنفاق العام. وبالنسبة لعديد من الدول الآسيوية نجد أن دور القطاع الخاص يبدو محدودا فى مشاركته فى نمو مدارس التعليم الابتدائى ، فالكثير من المدارس

الخاصة تمولها الدولة ، ومن ثم فإن الفرق بين المدارس الخاصة – الأهلية والعامة – الحكومية يرجع أساساً إلى نظام الإدارة .

- فى أندونيسيا نجد أن هناك محاولة لدعم دور القطاع الخاص فى التعليم الثانوى بجعل الحكومة تساعد نظام التعليم الخاص الذى يبنى على الاسترجاع الكامل للكلفة .
- إن القيد بالمدارس الخاصة ربما يزداد ويرتفع ، لكن هذه الزيادة سوف لاتتوازن من التدنى أو الانخفاض فى القيد الطلابى بالمؤسسات التعليمية العامة .
- تعد الرسوم الدراسية أهم معيار من معايير استرجاع الكلفة ، فقد قررت الصين فرض رسوم إضافية عام ١٩٨٦م بلغت قيمة التبرعات بها ضعف قيمة التبرعات فى الرسوم السابقة .
- إن إقرار الرسوم الدراسية فى التعليم الابتدائى فى الدول الآسيوية كان له آثار سالبة على الطلب على التعليم وعلى إجمالى نسب القيد الطلابى. كما أن الزيادة فى درجة الخصخصة وإقرار زيادة الرسوم الدراسية ظلت فكرة مسيطرة وحاكمة فى سياسات توفيق الأوضاع الاقتصادية .
- إن تبنى سياسات توفيق الأوضاع الاقتصادية لها مزاياها وعيوبها على قطاع التعليم.
- وقد ثبت أن السياسات التدريجية لتوفيق الأوضاع الاقتصادية قد ثبت نجاحها فى اقتصاديات دول شرق آسيا. وقد ثبت أيضاً أن أثر هذه السياسات فى الدول الآسيوية لم يكن من القسوة والتقشف مثلما كان فى الدول الأفريقية ودول أمريكا الاتينية ، وهذا بسبب أن الدول الآسيوية تبنت سياسات تأخذ فى الاعتبار ظروفها الداخلية ، واشتملت هذه السياسات على الاعتماد الأقل على الديون الخارجية ، وخفض الواردات، واقتحام وغزو الأسواق للتصدير.(١)

وقد اتبعت دول النمور الآسيوية نمطا إداريا يتم بمنهج متكامل للتعاون مع الأسواق الدولية ، وخطوات هذا المنهج تتمثل فى "الاختراق – التمركز – التوسع – الانتشار – السيطرة – التوجيه وأخيراً التحكم الكامل من خلال التواجد الدائم والفعال فى السوق"(٢).

---

١ – لمزيد من التفاصيل انظر :

Tilak B.J.J and Hayla, Ibid, P. 921 .

٢ – *محسن أحمد الخضيرى*: الإدارة فى دول النمور الآسيوية ، أى تيراك للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٩٦م ، صـ١٨٧.

وعن أهم الأساليب والأدوات التى اتبعتها دول النمور الآسيوية يذكر أنها اتبعت "الإدارة الرمزية الحافزة التى تتميز إلى ثلاث مستويات من الرموز : رمز الدولة : متمثلاً فى علم الدولة ثم الزعيم.- رمز المشروع متمثلاً فى الاسم التجارى والعلامة التجارية . - رمز الفرد متمثلاً فى اسم العائلة والانجاز الذى حققه الفرد. بالإضافة إلى الطموح الاعجازى والتواضع المخجل للآخرين والتفعيل الإبداعى للخيال ، والجاسوسية الاقتصادية من خلال تعلم اللغات الأجنبية ودراسة سلوك وعادات الآخرين"[١] .

وقد تكونت مجموعة الرموز الحافزة من القيم والمبادىء والعادات التى يتوارثها الأجيال. وقد استخدمت هذه الدول مناهج مبتكرة لمداخل للتنمية من أهمها "منهج النمو بالخطوات السريعة أو الهرولة. - منهج النمو بالطفرات والوثبات الواسعة. - منهج النمو بالطفرة الابتكارية والمزايا الإبداعية المتنوعة"[٢] .

واستناداً للمداخل السابقة سوف يحاول الباحث فى الدراسة الراهنة الاستفادة منها فى اختيار السيناريوهات البديلة لتمويل التعليم فى مصر ، وذلك فى الفصل الأخير من هذه الدراسة.

ومن أبرز النقاط المضيئة فى تجربة النمور الآسيوية "أن المشروعات فى هذه الدول تخضع لمنظومة القوى الدافعة للنمو ، وتأخذ شكل مزيج متفاعل ومتكامل يعمل بتناغم وانسجام فى إطار تدفقات متوالية لاتهدأ ولاتستقر"[٣] .

وهناك مجموعة من المحرضات على النمو من أبرزها[٤]:

- المحرض المرتبط بالطموح القومى
- المحرض المرتبط بالطموح المخاص بالمشروع ذاته لكى يصبح المشروع علامه بارزة الى العالمية، حيث لابد من رفع الكفاءة والارتفاع بالانتاج والانتاجية داخل المشروع (مصنع ، خط انتاج ، إدارة من الإدارات ، قسم من الأقسام) حيث لكل وحدة طموحها الخاص بها.

---

١ - المرجع السابق ، صـ١٨٨ .

٢ - المرجع السابق ، صـ١٨٨ .

٣ - المرجع السابق ، صـ١٤٢ .

٤ - المرجع السابق ، صـ١٤٢ .

- محرض مرتبط بطموح فريق العمل الذى يستهدف تحقيق جودة مرتفعة فى وقت أقل وبكلفة أقل وجهد أقل.

- المحرض المرتبط بالطموح الشخصى الفردى ، حيث يسعى الفرد بذاته إلى تحقيقه.

وفيمايتعلق بالسياسات التمويلية التى اتبعتها هذه الدول يلاحظ أن هناك مستويات تمويلية وأنماطا من أهمها[١] :

- المزيج التمويلى الأفضل سواء أكانت أموالا داخلية أو خارجية أو ذاتية للمساهمين.

- الهندسة التمويلية والتى تقوم على مشروع قابل للنمو والاتساع والتمدد والانتشار والتعدد.

- بكتريا التمويل والتى تقوم على قناعة أساسية وهى أن المال إذا تم تنشيطه وإيجاد مناخ الاستثمار السليم ، فإنه يملك خاصية هائلة على النمو والحركة والبناء (وهذا يرتبط بالمدن الصناعية المتكاملة ذات القدرة على النمو البكتيرى السريع) .

ب- أهم معالم سياسات إصلاح تمويل التعليم الفنى :

فى فرنسا يلاحظ أنه طبقاً لقانون ١٩٨٩م قد تم إعطاء أهمية أكثر لنظم التأهيل ، وذلك بتطوير التعليم الفنى والمهنى فى مرحلة البكالوريا ، والسماح لطلاب هذا النوع من التعليم بالدخول إلى الجامعة[٢] .

وفى اليابان يلاحظ تغلغل التعليم الفنى فى جميع أنواع التعليم الرسمى و غير الرسمى والنظامى و غير النظامى ، وقد تم اتخاذ إجراءات لدعم وتفعيل وتجديد التعليم الفنى فى المستوى الثانوى العالى (كماسبق ذكره) .

وفى كندا يلاحظ أن الحكومة الفيدرالية أصبحت أكثر عناية لأنواع التدريب المختلفة ، ويغلب على التعليم الفنى فى كندا طابع تشجيع التجارة والصناعة لهذا النوع

---

١ - محسن أحمد الخضيرى : المرجع السابق ، صـ١٩٤ ، صـ١٩٥ .

٢- الجمعية المصرية للأمومة والطفولة ووزارة التعليم : المؤتمر القومى لتطوير إعداد المعلم وتدريبه ورعايته ، مرجع سابق ص١٩ .

من التعليم ، مع اعتبار ذلك من الأولويات فى السياسات التعليمية فـى كنـدا. وقـد أجريـت الكثير من الدراسات على العلاقة بين المدرسة والعمل ، أسفر عنها التأكيد والتركيز علـى أهمية العمل الإيجابى والقابليـة لتعليم المهـارات المرتبطـة بحرفـة معينـة. ويتمثـل إسـهام الصناعة فى تقديم التدريب المهنى من خـلال برامـج التلمـذة الصناعيـة (وذلـك كمـا سـبق ذكره).

ماسبق كان أهم معالم سياسات إصلاح تمويل التعليم الفنـى ، ولعـل فـى التفصيـل السابق فيما يتعلق بالتعليم العام مايغنى عن التفصيل فى التعليم الفنـى ، وذلـك لأن التعليـم الفنى يمثل منظومة فرعية متداخلة ومترابطة مع منظومة التعليم وذلك فى كثير من الدول التى تم العرض لها .

رابعـاً : بعض المشكلات التمويلية التى يعانى منها التعليم بعامة والتعليم الفنى بخاصة :

أ- بعض المشكلات التمويلية التى يعانى منها التعليم بعامة :

من الملفت للنظر والمفيد لنا فى مصر معرفة أنه حتى الدول المتقدمة والتى تحتـل مكان الصدارة فى عالم اليوم لاتخلو من المشكلات خاصةً فى مجال تمويل التعليم. فهنـاك تقلص من الإنفاق العام لكـل طـالب مـن التعليـم قبـل الجـامعى وذلـك فـى دول كالولايـات المتحدة الأمريكية وكندا واليابان ودول الاتحاد الأوربى ماعدا السويد والدنمارك وسويسرا ، وهذا التقلص يبرز الحاجة إلى نماذج معيارية للنفقات ، لكى تحـدد النفقـات الفعليـة فـى ضوء الأعداد المتوقع قبولها بالتعليم. (وذلك كما سبقت الإشارة إليه) .

وبالنسبة لدول جنوب شرق آسيا يلاحظ أن العديد من هذه الدول علـى الرغـم مـن تحقيق معدلات النمو العالية ، قد عانت من بعض المشكلات التمويلية المترتبة علـى تبنـى تلك الدول لسياسات توفيق الأوضاع الاقتصادية. "ففى ماليزيا نجد أن نصيـب التعليـم مـن الإنفاق العام انخفضت من ٧,٨٪ عام ١٩٨٦م إلـى ٥,٦٪ عـام ١٩٩١م. وفـى أندونيسيا نجـد أن الاسـتثمارات فـى التعليـم قـد انخفضـت مـن ٩,٣٪ عـام ١٩٨٥م إلـى ٤,٣٪ مـن اجمالى الإنفاق الحكومى بعد مرور ثلاث سنوات. وفـى كوريـا انخفضـت نسـبة الانفـاق

على التعليم من اجمالى الإنفاق الحكومى من ٢٨,٢٪ علم ١٩٨٥م إلى ١٤,٨٪ عام ١٩٩٢م". (١)

وفى تايلاند انخفضت حصة التعليم كنسبة من إجمالى الناتج القومى GNP بدرجة طفيفة فى أواخر الثمانينات ، ثم بعد ذلك بدرجة ملموسة فى الفترة ٨٩ - ١٩٩٢م. ويضيف (تيلاك) أنه فى دولة كالفلبين (والتى ماتزال تعانى من الاصلاحات الاقتصادية وسياسات توفيق الأوضاع منذ عام ١٩٨٠م). حدثت زيادة مطردة فى الأولوية التى توليها الدولة للتعليم كنسبة من إجمالى الناتج القومى ، وذلك على الرغم من حدوث انخفاض طفيف فى الفترة من ٩١ - ١٩٩٣م .

ب- بعض المشكلات التمويلية التى يعانى منها نظام التعليم الفنى :

من أبرز مايلاحظ أنه فى بعض الدول التى اعتمدت على المعونات والقروض من المؤسسات الدولية مثل ماليزيا وأندونيسيا أنها عانت من الأثر السلبى لهذه المعونات والقروض ، والتى يمكن أن تهدد التعليم الفنى بها وبالتالى تنعكس بالسلب على عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بها ، والدليل على ذلك الهزة المالية الخطيرة التى تعرضت لها مجموعة دول جنوب شرق آسيا مع مطلع هذا العام والتى هددت هذه الدول بالإفلاس والانهيار .

وفى دول أوربا لوحظ محدودية دور الصناعة ومؤسسات الإنتاج وأصحاب العمل فى تمويل التعليم الفنى ، وذلك على الرغم من الجهود المبذولة فى هذا المجال. ومن المتوقع أن تواجه الدول الأوربية فى العقد القادم مشكلة ضرورة زيادة وتنمية القطاع الخاص فى التربية وذلك نتيجةً لحتمية عدم التوسع فى التمويل العام للتعليم وتقلص

1- Ibid, P., 2

المخصصات العامة له ، والاتجاه نحو إحداث نوع من التزاوج بين الرسوم التعليمية والقروض الطلابية لتمويل التعليم[١] .

والخلاصة تتمثل فى أن هناك اتجاهات جديدة فى تمويل التعليم والتعليم الفنى يشترك فى خطوطها العريضة الدول المتقدمة ، سواء كانت هذه الدول غربية أو آسيوية. ومن أبرز هذه الخطوط التركيز على المشاركة الفعالة من كافة قطاعات المجتمع إلى جانب دور الحكومة المركزية فى تحمل أعباء تمويل التعليم بالإضافة إلى التركيز على نظام البونات التعليمية والقروض الطلابية ، والرسوم الدراسية كمعايير لاسترداد التكلفة، وهناك جوانب مضيئة فى تجربة كل دولة من الدول التى تم العرض لها ، يمكن الاستفادة منها فى تمويل التعليم والتعليم الفنى فى مصر.

ويأتى الفصل الرابع من الدراسة الراهنة لتكملة العرض لتجارب الدول المتقدمة فى مجال تمويل التعليم والتعليم الفنى. حيث يختص بالعرض بشىء من التفصيل لتجربة كل من الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية ألمانيا ، والمملكة المتحدة. وذلك لإلقاء الضوء على الجوانب المضيئة فى تلك التجارب بغرض محاولة الاستفادة منها فى الوصول إلى نظام تمويل مناسب للتعليم فى مصر ، حيث أنه رغم الإشارات السريعة التى سبقت لمجموعة من الدول فإن الأمر يتطلب الوقوف على جوانب الدراسة بصورة أكثر تفصيلاً للتعرف على خبرات ثلاث دول هى الولايات المتحدة الأمريكية ،وألمانيا ، والمملكة المتحدة متضمنة المحاور الأساسية لقضية البحث وهذا مايتناوله الفصل التالى .

1- George Psocharopoulos : The Privatization of Education in Europe in comparative Education Review, Vol, 36, No. 1, February 1992, P. 115 .